٢ ـ تؤكد من جديد أن الهدف المشترك للمجتمع الدولي هو أن يهيىء من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة بيئة عالمية تفضي إلى التنمية المطردة ، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والعدالة الاجتماعية والسلم ؛

٣ ـ تؤكد من جديد أهمية التعاون بين البلدان في تشجيع توفر مناخ يفضي إلى أن يحقق كل بلد من البلدان أهداف التنمية والعدالة والتقدم في الميدان الاجتماعي ؛

٤ ـ ترى أنه ينبغي أن يظل هذا التعاون وتعزيزه محوراً رئيسياً لأنشطة الأمم المتحدة ، وفقاً لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة ؛

٥ ـ تطلب إلى الدول الأعضاء أن تضع في الاعتبار ، لدى إعداد سياساتها في ميدان التنمية الاجتماعية وتحسين الحالة الاجتماعية لجميع فئات السكان ، أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع ؛

٦ ـ توصي بأن يقوم الأمين العام ، لدى إعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية ، بدراسة مسألة العدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها ؛

٧ ـ تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تنظر ، في دورتها العادية التالية ، في مسألة تحقيق العدالة الاجتماعية .

الجلسة العامة ٦٨
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٨٧/٤٥ ـ الحالة الاجتماعية في العالم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩٢ (د ـ ١٤) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ و٢٥٤٢ (د ـ ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ و٩٨/٤٠ و١٠٠/٤٠ المؤرخين في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و٤٩/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ و١١٣/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و٥٦/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وإلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٧ و٤٠/١٩٨٧ و٤٦/١٩٨٧ و٥٢/١٩٨٧ المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ و٧٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ومقرر المجلس ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٢٨/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ،

وإذ تضع في اعتبارها الهدف المتمثل في تحسين رفاه سكان العالم على أساس مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة تامة ومتساوية في عملية التنمية وتوزيع الفوائد المحققة منها عليهم توزيعاً منصفاً ،

وإذ تدرك أن لكل بلد الحق السيادي في أن يعتمد بحرية النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتبره النظام الأنسب وأن كل حكومة تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان التقدم الاجتماعي والرفاه لشعبها ،

واقتناعاً منها بالحاجة الملحة إلى القضاء على السياسات والممارسات التي تعرقل التقدم الاجتماعي ، بما في ذلك العنصرية والتمييز العنصري ، وخاصة الفصل العنصري ،

واقتناعاً منها أيضاً بوجوب زيادة سرعة التنمية في البلدان النامية زيادة كبيرة من أجل تمكين هذه البلدان من تحقيق هذا الهدف ، ولاسيما لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالات الغذاء والإسكان والتعليم والعمل والرعاية الصحية ، ومكافحة الويلات التي تهدد صحة ورفاه سكانها ،

وإذ يساورها بالغ القلق لتردي الحالة الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، على نحو ما يظهر في التدهور الكبير في أحوال المعيشة ، واستمرار وتزايد انتشار الفقر على نطاق واسع في عدد كبير من البلدان ، وانخفاض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في تلك البلدان ،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية « تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم »[١٧] بالنسبة إلى زيادة الوعي بأوجه التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة ، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة ، وبالعقبات التي تحول دون تحقيق مزيد من التقدم ،

وإذ تؤمن بوجود حاجة إلى أن تبذل منظومة الأمم المتحدة مزيداً من الجهود لدراسة ونشر البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية الراهنة في العالم ، ولاسيما في البلدان النامية ،

وإذ تحيط علماً بالمداولات التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٠ بشأن مسألة الحالة الاجتماعية في العالم[١٨] ،

وقد نظرت في ملحق[١٩] « تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم » ،

١ ـ تلاحظ مع الارتياح أن ملحق « تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم » يأخذ في الاعتبار الاهتمامات والمبادىء التوجيهية المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٦/٤٤ وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٨٩ ؛

٢ ـ تشير إلى « تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم » ، وخاصة المعلومات الواردة في مرفقه بشأن الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ؛

---

(١٧) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.IV.1 .

(١٨) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الملحق رقم ٣ (A/45/3/Rev.1) .

(١٩) A/45/137-E/1990/35 .

٣ ـ تلاحظ مع الارتياح الإدراك المتزايد لأهمية وضع تدابير في مجال السياسة العامة على جميع المستويات استناداً إلى علاقة الترابط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والتقدم الاجتماعي في تحقيق التنمية الشاملة ؛

٤ ـ تلاحظ مع بالغ القلق استمرار تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من البلدان النامية ، وخاصة في أقل البلدان نمواً ، التي يتزايد عددها بمر الزمن ؛

٥ ـ تلاحظ أيضاً ببالغ القلق الضعف الشديد لوضع البلدان النامية العام في مجال التجارة الدولية والتمويل الدولي ، الذي ازداد سوءًا بفعل اتجاه أسعار السلع الأساسية نحو الهبوط في الأجل الطويل ، والتدهور الخطير في معدلات التبادل التجاري ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، والحمائية وعبء الديون الخطير ، واقتران ذلك بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية ؛

٦ ـ تؤكد من جديد الالتزامات والسياسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي كما هي مبينة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[٢٠] ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ؛

٧ ـ تؤكد من جديد أيضاً مبادىء وأهداف إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي[١٢] وتطالب بالإعمال الفعلي لهذه المبادىء والأهداف كوسيلة لجعل الحالة الاجتماعية في العالم أكثر إنصافاً ؛

٨ ـ تطلب إلى جميع الدول الأعضاء تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي عن طريق وضع وتنفيذ مجموعة مترابطة من التدابير في مجال السياسات تستهدف تحقيق الغايات والأهداف المحددة في إطار الخطط والأولويات الوطنية في ميادين العمالة ، والتعليم ، والصحة ، والتغذية ، والمرافق السكنية ، ومنع الجريمة ، ورفاه الأطفال ، وتكافؤ الفرص للمعوقين والمسنين ، ومشاركة الشباب مشاركة كاملة في عملية التنمية ، وإدماج المرأة ومشاركتها على نحو كامل في التنمية ؛

٩ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل رصد الحالة الاجتماعية في العالم بتعمق وبشكل منتظم ، وأن يقدم ، وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ٥٦/٤٤ تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يقدم تقريراً كاملاً في عام ١٩٩٣ ؛

١٠ ـ تؤيد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوارد في الفقرة ٢ من قراره ٢٨/١٩٩٠ ، بأن يأخذ الأمين العام في الاعتبار ، عند إعداد التقرير المؤقت ، الفقرة ٤ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٢/١٩٨٩ ؛

١١ ـ تؤيد أيضاً الطلب الوارد في الفقرة ٣ من قرار المجلس ٧٢/١٩٨٩ المتعلق بتقرير يقدمه الأمين العام عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين بشأن العمل الجاري إنجازه في إطار منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين وزيادة تطوير المؤشرات الكمية والنوعية التي تقيس بدقة الحالة الاجتماعية والمستوى المعيشي لسكان العالم ، لاسيما في البلدان النامية ؛

١٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الترتيبات اللازمة لضمان توسيع نطاق نشر التقارير عن الحالة الاجتماعية في العالم ؛

١٣ ـ تدعو أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة إلى التعاون الكامل مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة ، وذلك بإتاحة جميع المعلومات ذات الصلة التي تقع في مجال اختصاص كل منها ، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام عقد اجتماع مشترك بين الوكالات قبل إعداد التقرير ؛

١٤ ـ تقرر إدراج البند المعنون « الحالة الاجتماعية في العالم » في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين بغرض النظر ، في جملة أمور ، منها التقرير المؤقت والتقرير المذكور في الفقرة ١١ أعلاه ، وفي جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين بغرض النظر في التقرير الكامل التالي في عام ١٩٩٣ .

الجلسة العامة ٦٨
١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٨٨/٤٥ ـ تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بتقارير لجنة القضاء على التمييز العنصري وقراراتها بشأن حالة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٢١] ، وإلى قراراتها الأخرى ذات الصلة بشأن تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري[٢٢] ،

وإذ تكرر تأكيد أهمية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وهي ، من بين صكوك حقوق الإنسان المعتمدة تحت رعاية الأمم المتحدة ، الصك الذي يحظى بالقبول على أوسع نطاق ،

(٢٠) القرار د إ ـ ٣/١٨ ، المرفق .

(٢١) القرار ٢١٠٦ ألف (د ـ ٢٠) ، المرفق .

(٢٢) القرار ١٤/٣٨ ، المرفق .